



قياس وتحليل اثر المديونية الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب للمدة 1990-2017. باستخدام نموذج ARDL

م. فؤاد فرحان حسن
جامعة تكريت / كلية الادارة
والاقتصاد

Fouad farhan hassan
Fouad42@tu.edu.iq

م. مثنى معيوف محمود
جامعة تكريت / كلية الادارة
والاقتصاد

Muthanna Mayoof Mhmood
Mothana81@tu.edu.iq

د.م. مخيف جاسم حمد
جامعة تكريت / كلية الادارة
والاقتصاد

Mokheef jasim Hamad
Mokheef_aljubury@yahoo.com

Received: 23/9/2020

Accepted : 6/12/2020

Published : January / 2021

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نسب المصنّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0

[Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)



مستخلص البحث:

يهدف البحث بالتعرف على حجم تأثير المديونية الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب، وتكمن اهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه المديونية الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية، اذا احسن التصرف بها وفق خطط اقتصادية مدروسة من مختصين بهذا الشأن، خاصة اذا تم توجيه هذه الديون مع الموارد الاخرى ، اذ يساعد على دفع تكاليف هذه الديون (خدمة الديون) الذي تقوم به المديونية الخارجية كذلك في رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي ، وينطلق البحث من فرضية مفادها: ان هناك تأثير للديون الخارجية على الناتج المحلي في المغرب ، قد ساهمت بشكل او بأخر في تفاقم حدة الديون الخارجية ، مما اثر على المتغيرات الكلية للاقتصاد المغربي ، واصبحت عاجزة عن الايفاء باستحقاقات الديون واصولها ومحاولة اللجوء الى اعادة جدولة ديونها وفق شروط مجحفة بقصد التخفيف من حدة الدين ، اذ تم استخدام الادوات الاحصائية والقياسية متمثلة باختبار جذر الوحدة لمعرفة سكون السلسلة الزمنية وبالاعتماد على منهجية طريقة (ديكي فولر) الموسع ، ولمعرفة العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة ، اذ تم الاعتماد على نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل (التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة (المستقلة والتابع) فقد بلغت قيمة (F) الاحصائية (6.06) وهي اكبر من القيمة الصغرى (3.29) والعظمى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) . وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل، ان السلسلة الزمنية المتغيرات (Y , X1 , X2 , X3) غير مستقرة عند المستوى اما السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (4X) فهي مستقر عند المستوى ، بوجود قاطع وبدون قاطع واتجاه زمني عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%) ، وبعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (Y , X1 , X2 , X3) استقرت عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%) بوجود قاطع وقاطع واتجاه زمني وبدون قاطع واتجاه زمني.

ويتضح من الاختبارين (CUSUM) و(CUSUM of Squares) ان هناك استقرار وانسجام في النموذج للاجل القصير ولا يوجد استقرار في الاجل الطويل.

، واما اهم التوصيات هي توجيه الديون الخارجية الى قطاعات اقتصادية منتجة، بما يؤدي الى تكوين قيمة مضافة والاهتمام بالديون الخارجية وتوجيهها نحو اولويات مهمة والمحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية. والابتعاد عن الديون ذات المشروطة العالية والتي تقيد اقتصاد البلد والوقوع في فخ المديونية.

المصطلحات الرئيسية للبحث: المديونية الخارجية، الاقتصاد المغربي، اختبار جذر الوحدة ، اختبار

ARDL

المقدمة

تعد المديونية الخارجية استكمال للادخار المحلي ، وبنفس الوقت يحصل البلد المدين على عمله اجنبية ، ويمول اعداد كبيرة من المشروعات مقارنة بالاستثمار في الادخار المحلي، وتلجأ الدول الى الاقتراض في حالات معينة ، منها سد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ومن جانب اخر ان الدراسة والاهتمام بالمديونية الخارجية في الوقت الراهن يكشف الوضع التي تعاني منه الدول العربية ، مع الادراك بأبعاد هذه المشكلة واثارها الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ، لذلك فالديون الخارجية في العقود الماضية كان لها دور كبير في تعميق الازمات التي تمر بها اغلب الدول العربية ومنها المغرب، إذ زادت من حدة عدم الاستقرار الاقتصادي لاغلب المتغيرات الكلية ، وتعد المغرب من الدول التي عانت من مشكلة المديونية الخارجية ، وقد مرت المغرب بظروف اقتصادية صعبة ، وقد بالغت في الاعتماد على الديون الخارجية ، وهي تتهاني من تفاقم هذه الديون لحد الان.

تكمن مشكلة البحث في دراسة ماتعاني اغلب الدول النامية ومنها دول حوض البحر الابيض المتوسط وخاصة المغرب من مشكلة المديونية الخارجية ، وقد مرت هذه البلدان بظروف اقتصادية صعبة ، وبنفس الوقت يعاني من الضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية الناجمة عن القروض ، مما يؤدي الى ترك اثار سلبية على هذه الاقتصادات لعقود مقلبة ، لكن بالامكان توجيه هذه القروض نحو الاستثمار لغرض الايفاء بمستلزمات خدمة الدين الخارجي ومصدرا هاما للتنمية الاقتصادية ودعم الصادرات بالسلع الصناعية .

وينطلق البحث من فرضية مفادها: إن هناك تأثير للديون الخارجية على الناتج المحلي في المغرب ، قد ساهمت بشكل او بأخر في تفاقم حدة الديون الخارجية ، لذلك هل ان المغرب تستطيع الحد من تفاقم المديونية الخارجية او هناك اسباب خارجة عن ارادتها .

ويهدف البحث التعرف على:

1. مفهوم واهمية المديونية الخارجية والناتج المحلي الاجمالي.
2. تحليل اثر مؤشر المديونية الخارجية وبعض المؤشرات الاخرى على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب للمدة 1990-2017.

3. قياس اثر المديونية الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب باستخدام اختبار ARDL ويستند البحث الى المنهج الوصفي في قياس وتحليل اثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي في المغرب وبالاعتماد على بيانات صادرة من البنك الدولي للإتشاء والتعمير ، مع الاعتماد على الجانب الاحصائي والقياسي .

ولغرض تحقيق هدف البحث وتطبيق لفرضيته، إذ تضمن ثلاثة محاور ، إذ تضمن المحور الاول مفهوم واهمية المديونية الخارجية والناتج المحلي الاجمالي، وتناول المحور الثاني تحليل المؤشرات الهامة بالمديونية الخارجية والتضخم وسعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي في المغرب ، اما المحور الثالث، إذ تضمن الجانب القياسي لمعرفة اثر المديونية الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب للمدة 1990-2017.

المحور الأول / مفهوم واهمية المديونية الخارجية والناتج المحلي الاجمالي

أولاً: مفهوم واهمية المديونية الخارجية

تشير اغلب المصادر ان المديونية هي عملية اتفاق بين الدائن والمدين على ان يتعهد الطرف المدين بتسديد ما بذمته للرف الدائن خلال مدة متفق عليها بين الطرفين وكذلك الفوائد المترتبة على هذا الدين ، ويعرف على انه التزام مستحق الدفع بالنقد الاجنبي او المحلي ويتحمل عبأها البلد المدين وعادة خلال مدة وبسعر فائدة محدد ، وحيانا تستخدم المديونية كأداة ضغط لغرض السيطرة على جهة المدين عن طريق تصدير رؤوس الاموال المصرفية ، وهو نوع جديد لغرض استنزاف الموارد والثروات للبلد المدين وإعادة التبعية الاقتصادية ، وتعرف بأنها القروض المتحصلة من البلد الدائن لدعم اقتصاد معين ، وتعد المدين بالتسديد بنقد اجنبي او مقابل بضائع وتكون وسيلة الدفع اما من قبل السلطات العامة او هيئاتها او الافراد والمؤسسات التي تعمل ضمن اطار الدولة المركزية اي مضمونه ويمكن توصيف القرض من اتجاهين الاتجاه الاول من خلال القروض والنفقات عندما تكون النفقات اعلى من الإيرادات يتم تعويض الفرق عن طريق الاقتراض، ويكم تأثير المديونية على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل ، من خلال قيام الحكومة بخفض نمو المخرجات الممكنة للدولة لانه يزيح الرساميل الخاصة ويزيد من عدم الكفاءة من فرض الضرائب ، ويجبر الدولة على خدمة الجزء الاكبر للدين الخارجي اصل الدين وفائدته (PAUL Samuelson 2001, 668)، وهناك اسباب داخلية وخارجية تسرع في مصيدة المديونية منها ما يتعلق بالإسراع في عملية التنمية الاقتصادية في محاولة لمعالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لذلك تنشأ اشكالية عدم كفاية المدخرات الوطنية او القيام بالتوجه نحو

الصناعات الثقيلة ، والذي يساعد بالاستمرار بالتوجه الى الخارج، كذلك الفساد الاداري والمالي الذي يصاحب عملية تنفيذ المشاريع التنموية ، وسوء ادارة الدين الخارجي وزيادة اعداد السكان مع الاتجاه الانفاض في الميل الحدي للاذخار وغياب التخطيط من قبل القائمين على هذه البرامج وعدم وجود و رؤية واضحة بالتوقف من المديونية الخارجية والانتقال الى التمويل الداخلي للمشاريع والاستثمارات القائمة ، اما الاسباب الخارجية فتكمن في مؤشرات معينه منها طبيعة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والخاصة بالدورات الاقتصادية المتعلقة بالنظام الرأسمالي والازمات الاقتصادية كالتضخم والكساد ،وتقسيم العمل الدولي ، فضلا عن دور المؤسسات المالية في وضع حزمة من الشروط والتي لاتتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر المدقع والبطالة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (Hassoun 2007 ،11-17).

ثانيا: مفهوم واهمية الناتج المحلي الاجمالي

اما الناتج المحلي الاجمالي ، فهو ذلك المؤشر الذي يقوم على اساس معرفة قيمة النقد الاجمالية للسلع والخدمات داخل البلد لمدة سنة او نصف سنة ، او هو ما ينتج داخل البلد من قبل الافراد والشركات ، وعن طريق هذا المؤشر يمكن معرفة المستوى المعيشي ، اي مقدار ما يستخدمه الافراد من السلع والخدمات ، ويعرف الناتج المحلي الاجمالي ،بانه القيمة الاجمالية لكل قطاعات الاقتصاد الوطني ضمن البلد الواحد وبمساهمة العوامل الانتاجية محلية وغير المحلية المتحققة في القطاعات الاقتصادية داخل الحدود الجغرافية للبلد (188,Al-Hasnawi,1989,) اما الناتج الاجمالي فهو الحصيلة الكلية لاقيام السلع والخدمات التي انتجت محليا لانواع القطاعات الاقتصادية مع الاخذ بنظر الاعتبار بعدم الاستبعاد لاي مستلزم من الانتاج، وتكمن اهمية هذا المؤشر ، اذ كلما ارتفع حجم الناتج المحلي الاجمالي ادى الى رفع مؤشرات الاقتصاد الكلي مما ينعكس على الدخل الكلية وبالتالي على دخل الفرد ، وتتجه البنوك المركزية نحو تحديد مستويات النمو الاقتصادي طبقا لتوقعات عمل المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ومن الطرق المهمة التي يتم بها تحديد الناتج المحلي الاجمالي هي منهجية المنتج والذي يجمع ما بين مخرجات كل فئة من الفئات العاملة في المشروع لغرض الوصول الى النتائج الاجمالية ، عند ذلك قيمة المنتج النهائي لابد ان تساوي اجمالي النفقات للأشخاص اي اجمالي الناتج المحلي =الاستهلاك الخاص+ اجمالي الاستثمار+ الانفاق الحكومي+(صافي التعامل الخارجي)،ويجد فرق بين الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي ، اذ ان الدخل القومي الاجمالي يضم جميع قيم السلع والخدمات داخل البلد من الايرادات من بلدان اخرى كالفوائد والارباح والاسهم ، ويتكون الدخل القومي الاجمالي من النفقات الاستهلاكية الشخصية والحكومية ، وصافي الدخل من الاصول في الخارج مع اجمالي الصادرات من السلع والخدمات (www.aljazeera.net) وان مؤشر الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي قد يواجه بعض المشاكل عند قياس جودة الحياة ،والوضع الاقتصادي للسكان ،لذلك ينظر اليه كمؤشر وليس مقياسا مطلقا (Al-Qureshi,2010,74) وهناك بعض النظريات الاقتصادية التي فسرت النمو الاقتصادي كالنظرية الكلاسيكية ونظرية كينز فضلا عن الافكار الاقتصادية الاخرى لعلماء اقتصاديين والتي تتحدث عن النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، وتوجد نظريات عن تفسير التنمية الاقتصادية متمثلة بنظرية الدفعة القوية للعالم الاقتصادي رودان ، ونظرية النمو المتوازن ونظرية النمو الغير متوازن ، والتي تبحث في ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا (Al-Qureshi,2007,87).

ثالثا: العلاقة بين المديونية الخارجية والناتج المحلي الاجمالي

تلجأ اغلب الدول الى المديونية الخارجية مستندة الى العامل اقتصادي ، وتختلف هذه العوامل تبعا الى ظروف الدول ، ويمكن التوصل الى ان هناك ظروفا متشابهة فيما يخص بعض المؤشرات منها العجز في الموازنة والتشوهات في ميزان المدفوعات ، وللمديونية تأثير مهم من جهة الافراد اذا كانت مصادر المديونية من المدخرات الخاصة بالافراد ، سوف يؤدي الى تفيل الطلب وارتفاع النمو الاقتصادي وارتفاع التشغيل ، ومهما تعددت الجهات الداننة فأنها تؤدي الى تمويل المشروعات مما يؤدي الى مضاعفة التكاليف ، وتتمثل المديونية الخارجية في سيطرة الجهة الداننة على الجهة المدينة مما يفقد الدولة المدينة على سلطتها والقدرة على ادارة الاقتصاد لهذا البلد ، وتكمن العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والمديونية الخارجية من خلال جدوى استخدام هذه القروض ، واذا توجهت لاستيراد السلع الرأسمالية سيؤدي تكوين رأس المال وزيادة الطاقات الانتاجية وزيادة العمالة ورفع اتجاهات الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ،وتوجيه القروض في استيراد للسلع الاستهلاكية قد تؤثر على الاقتصاد القومي برمته ،بالامكان ان تعمل خدمة المديونية الخارجية على اقتطاع جزء من الناتج المحلي الاجمالي مع ارتفاع النفقات العامة للدولة (الحباشنه واخرون،2015،51) وتشتمل العلاقة بين المديونية الخارجية والناتج المحلي الاجمالي ،من حيث العبء الكلي للمديونية دون الاخذ

بنظر الاعتبار مقدار التسديد او الجهة التي تتحمل عبء التسديد خدم الدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي اذ يقيس اصل المدفوعات للدين التي يجب ان يقدمها المدين كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

المحور الثاني

تحليل اتجاه المؤشرات الهامة بالمدىونية الخارجية وبعض المتغيرات الاخرى في المغرب

للمدة 1990-2017

تعد المغرب من دول الشمال الافريقي ، وحصلت على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي سنة 1956 ، وعاصمتها الرباط ، و اكبر مدنها الدار البيضاء ، وكانت تحت الاحتلال الفرنسي والاسباني ، ومرت المغرب بظروف اقتصادية صعبة ، وبعد استقلال المغرب كان هناك مجهود كبير نحو البناء والاستقلال السياسي والاعتماد على الذات ، وتعد فترة حكم محمد الخامس والتي تمتد من 1956-1961 ، وجاء بعد ذلك الملك الحسن الثاني (1961-1999) ، واصبح بعد ذلك الملك محمد السادس سنة 1999 ، والذي كان له الدور في بناء اقتصاد عصري وتنافسي ، اذ انخفض معدل التضخم الى 0.4% ، وانخفاض معدل البطالة الى 9.4% ، وشكل عجز الميزانية 4% من الناتج المحلي الاجمالي ، ويعد الاقتصاد المغربي في المرتبة الخامسة في افريقيا بعد مصر ، ونيجيريا ، الجزائر ، جنوب افريقيا ، ويميل الاقتصاد المغربي نحو قوى العرض والطلب في اطار السياسة العامة للدولة مع سيطرة من قبل القطاع الحكومي على اوجه الانشطة الاقتصادية ، وتمتاز المغرب بالموارد الطبيعية والزراعية ، فضلا عن السياحة ، ويظهر انه اقتصاد خدمات ، اي نسبة ما تشكله الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة جدا ، وتقدر بحوالي 50% ، ويأتي قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية ويقدر بحوالي 30% من الناتج المحلي الاجمالي ، اما المرتبة الثالثة كان من حصة القطاع الزراعي بنسبة 20% لسنة 1991 ، ورغم التطورات الاقتصادية في كافة المجالات ، الا ان المغرب لا يزال يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية وامنية وسياسية متمثلة بالبطالة وخاصة بطالة الشباب اذ وصلت الى 16.6% من مجموع السكان ، والفقر ونقص الرعاية الصحية فضلا عن اعتماد الاقتصاد على العائدات من الواردات النفطية ، ان الاقتصاد المغربي يعتمد على القطاع الزراعي مما يبقيه ضعيفا امام المحاصيل غير الجيدة والصدمات البيئية ، والظروف الاقتصادية المحيطة بالمغرب وخاصة الاحتجاجات التي للعامين (2016 و 2018) في المناطق الريفية المهمشة ويتضح ذلك من خلال الملامح الرئيسية للاقتصاد المغربي ومن ابرزها المدىونية ، اذ تقدر ب 63.5% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2013 ، وبلغ عجز الميزان التجاري 194.32 مليار درهم لسنة 2013 ، وبلغ عدد السكان تحت خط الفقر 8.9% لسنة 2007 ، وبمعدل بطالة 9.4% لسنة 2017 ، وتناقص انتاجية بعض القطاعات الاقتصادية ومن اهمها صناعة الانسجة القطنية ، وقامت المغرب في العقود الثلاثة الاخيرة بمجموعة من المشاريع والتي تخص البنى التحتية مع توقيع مجموعة من الاتفاقيات مع بعض الدول ومن اهمها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وتركيا وبعض الدول العربية في محاولة للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به المغرب (<http://ar.m.wikipedia.org>) .

الجدول (1)

اتجاه المدىونية الخارجية وبعض المتغيرات الاخرى في المغرب للمدة 1990-2017

| السنة | اجمالي رصيد الدين الخارجي | الناتج المحلي الاجمالي | نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي | نمو الناتج المحلي الاجمالي | سعر الصرف الرسمي % | التضخم % | سعر الفائدة على الودائع % |
|-------|---------------------------|------------------------|----------------------------------------------|----------------------------|--------------------|----------|---------------------------|
| 1990 | 25.3 | 248.75 | 10.0 | 3.41 | 8.24 | 8.19 | 8.50 |
| 1991 | 22.50 | 281.10 | 7.8 | 7.22 | 8.54 | 9.00 | 8.50 |
| 1992 | 22.96 | 287.82 | 7.9 | -2.10 | 9.30 | 7.65 | 7.30 |
| 1993 | 22.11 | 294.36 | 7.5 | -0.74 | 9.20 | 7.14 | 6.80 |
| 1994 | 22.99 | 327.67 | 7.0 | 10.59 | 9.20 | 10.39 | 6.94 |
| 1995 | 23.79 | 333.32 | 7.1 | -5.41 | 8.54 | 9.23 | 6.37 |
| 1996 | 24.23 | 376.19 | 6.3 | 12.37 | 8.72 | 6.68 | 7.88 |
| 1997 | 23.50 | 372.96 | 6.3 | 1.56- | 9.53 | 5.55 | 7.98 |
| 1998 | 23.66 | 401.52 | 5.8 | 7.24 | 9.60 | 5.19 | 7.26 |
| 1999 | 23.06 | 408.18 | 5.6 | 1.08 | 9.80 | 3.26 | 6.39 |

| | | | | | | | |
|------|------|-------|------|-----|--------|-------|------|
| 5.16 | 3.56 | 10.36 | 1.91 | 5.0 | 412.90 | 20.79 | 2000 |
| 5.04 | 3.92 | 11.30 | 7.32 | 4.2 | 446.01 | 18.90 | 2001 |
| 4.54 | 2.98 | 11.02 | 3.12 | 3.8 | 464.49 | 18.10 | 2002 |
| 3.78 | 3.03 | 9.57 | 5.96 | 3.6 | 498.48 | 18.34 | 2003 |
| 3.60 | 3.38 | 8.87 | 4.80 | 3.2 | 528.76 | 17.02 | 2004 |
| 3.52 | 4.11 | 8.87 | 3.29 | 2.9 | 552.67 | 16.25 | 2005 |
| 3.67 | 4.27 | 8.80 | 7.57 | 2.9 | 603.74 | 17.95 | 2006 |
| 3.67 | 4.83 | 8.19 | 3.53 | 4.4 | 467.53 | 20.68 | 2007 |
| 3.91 | 8.90 | 7.75 | 5.92 | 2.9 | 716.96 | 20.96 | 2008 |
| 3.81 | 2.86 | 8.06 | 4.24 | 3.2 | 748.48 | 24.68 | 2009 |
| 3.69 | 3.35 | 8.42 | 3.82 | 3.4 | 784.62 | 27.26 | 2010 |
| 3.76 | 4.48 | 8.09 | 5.25 | 3.6 | 820.08 | 29.94 | 2011 |
| 3.83 | 3.37 | 8.63 | 3.01 | 3.9 | 847.88 | 33.85 | 2012 |
| 3.91 | 2.59 | 8.41 | 4.54 | 4.3 | 897.92 | 39.27 | 2013 |
| 3.89 | 2.29 | 8.41 | 2.67 | 4.6 | 925.38 | 42.86 | 2014 |
| 3.80 | 1.43 | 9.76 | 4.54 | 4.3 | 987.95 | 43.06 | 2015 |
| 3.46 | 2.19 | 9.81 | 1.13 | 4.5 | 1.01 | 46.34 | 2016 |
| 3.12 | 1.47 | 9.69 | 4.09 | 4.6 | 1.06 | 49.75 | 2017 |

Source: Prepared by researchers, depending on data from the International Bank for Reconstruction and Development for various years.

ومن الجدول (1) يتضح ان اجمالي رصيد الدين الخارجي في المغرب قد بلغ 25.3 مليار دولار لسنة 1990 ، ناجمة عن حاجة المغرب لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الكلي، وانخفاض حجم الدين الخارجي في السنوات اللاحقة ، اذ بلغ 23.50 مليار دولار لسنة 1997، وانخفض الى 17.02 مليار دولار لسنة 2004 ، وعاود بالارتفاع ليصل الى 39.27 مليار دولار لسنة 2013 ، ثم الى 49.75 مليار دولار لسنة 2017 ، وبلغ اقل مستوى مديونية اذ قدر 16.25 مليار دولار لسنة 2005 ، وبلغ اعلى مستوى مديونية اذ قدر ب 49.75 مليار دولار لسنة 2017، وان هذا التفاوت في الارتفاع والانخفاض ناجم عن الازمات التي اصابت الاقتصاد المغربي كذلك لسد العجز في موازنة الدولة ، واختلال ميزان المبادلات التجارية ، وتراجع اسعار النفط ، وان مجموع ما اقترضته المغرب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ودول اجنبية اخرى اذ قدر ب 106 مليار دولار ، واذا تمت مقارنته بالنتائج المحلي الاجمالي لسنة 2017 مثلا نجد انه قد بلغ 112 مليار دولار لنفس السنة ، بمعنى ان مجموع الديون بدأ يقترب من حجم الناتج المحلي الاجمالي لنفس السنة (<http://www.independentarabia.com>) ومن اسباب المديونية الخارجية هي محدودية الموارد ، وبالرغم من ارتفاع التحويلات للمغتربين في الخارج وارتفاع الاستثمارات الاجنبية ولكن يابله ضعف في القطاعات الاقتصادية المنتجة في تكوين القيمة المضافة ، وانخفاض في انتاجية العنصر البشري ، والتوسع في النفقات العامة ، وان 30% من نفقات الموازنة تعتمد على المديونية ، ومن جانب اخر ان المغرب تبحث عن ديون جديدة لتسديد الديون القديمة ومستحققاتها من الفوائد (<http://www.aljazeera.net>).

ويتضح من الجدول (1) ان الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ 248.75 مليار دولار لسنة 1990 ، وارتفع الى 281.10 مليار دولار لسنة 1991، واستمر بالارتفاع الى ان وصل الى 333.32 مليار دولار لسنة 1995 ثم الى 412.90 مليار دولار لسنة 2000، واستمر بالارتفاع ليصل الى 552.67 مليار دولار لسنة 2005، والى 784.62 مليار دولار لسنة 2015 ، الى ان وصل 1.01 ترليون لسنة 2017، وبلغ ادنى مستوى للناتج المحلي الاجمالي اذ قدر 281.10 مليار دولار لسنة 1991 ، فيما بلغ اعلى مستوى للناتج المحلي الاجمالي اذ قدر 1.01 ترليون دولار لسنة 2017، وهذه الزيادات المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي تعود الى الارتفاع في انتاج القطاع الزراعي ، اذ تعد من القطاعات الاستراتيجية الوطنية في المغرب لما لها من دور في تأمين الامن الغذائي والحد من تأثير المناخ والاعتماد على المخطط الاخضر للمغرب في محاولة للحفاظ على المورد الطبيعي وزيادة الصادرات النوعية من المنتج الزراعي ، ومع ذلك قد يكون هناك انخفاض في انتاجية القطاع الزراعي وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، ويعود ذلك الى قوة سقوط الامطار مما يسبب التلف في المحصول الزراعي ، وتكمن الزيادات الاخرى وذلك بفعل القطاعات الاقتصادية ومن اهمها قطاع الصناعات التحويلية ، تعدين الفوسفات ، قطاع السيارات ، قطاع النسيج والصناعات الغذائية

صناعة مواد البناء، الصناعة المعدنية والميكانيكية، وقطاع الخدمات، إذ تساهم بنسب مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (<http://www.fanack.com>) ويوفر القطاع الزراعي اربعة ملايين ونصف فرصة عمل، اما مؤشر نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد من اهم المؤشرات التي تستخدمها الدولة في تقييم مستوى الدين بالنسبة للقدررة الاقتصادية، ومدى قدرة الحكومة على القيام بواجباتها حيال الديون والية التسديد، إذ تختلف هذه النسبة من بلد الى اخر ومن الاسباب المؤدية الى تفاقم حجم المديونية الخارجية هو تزايد اعداد السكان وزيادة الواردات من الغذاء بشكل كبير وتقلبات اسعار النفط العالمية فضلا عن هروب رؤوس الاموال للخارج، والفساد المالي والاداري والاهتمام بالزراعة على حساب الصناعة، كذلك هناك اساليب تتعلق بالدول الدائنة متمثلة بتنافس الحكومات والمصارف على عملية الاقتراض وتبديل شروط الاقتراض على حساب المصلحة الوطنية، ومن الجدول (1) يتضح ان نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي قد بلغت 10.0% لسنة 1990، وانخفضت الى 7.1% لسنة 1995، واستمر بالانخفاض الى ان وصل الى 5.0% لسنة 2000، ثم انخفض الى 2.9% لسنة 2005، ثم عاود بالارتفاع إذ بلغت نسبة المديونية من الناتج المحلي الاجمالي ما نسبته 3.4% لسنة 2010، وارتفع الى 4.6% لسنة 2017، ومن جانب اخر قد بلغت اقل نسبة للمديونية الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي وبلغت اعلى نسبة 10.0% للمدة 1990-2017، اما اقل نسبة فقد بلغت 2.9% للسنوات 2005، 2006، 2008، على التوالي. ويتوجب على الحكومة القيام بأجراءات تتعلق بالاصلاح الضريبي فضلا عن الادارة الجيدة للاستثمارات، ومما يشجع على ذلك هو نمو الصادرات والزيادة المتحققة من القطاع السياحي وارتفاع حصيللة العوائد من المغتربين خارج المغرب.

ومن الجدول(1) يتضح كذلك مقدار النمو الاقتصادي للناتج المحلي الاجمالي في المغرب، إذ شكل ما نسبته 3.41% لسنة 1990، وارتفع الى 7.22% لسنة 1990، وانخفض الى (-2.10، -0.74، -5.41)، - 1.56) للسنوات (1993، 1992، 1997، 1995) على التوالي، وبلغ 12.37% والتي تعد اعلى مستوى لنمو الناتج المحلي الاجمالي لسنة 1996، واقل نسبة لنمو الناتج تقدر -5.41% لسنة 1995، ويعود سبب الانخفاض في النمو الاقتصادي الى تراجع في نمو الصادرات وزيادة في الواردات، والتباطؤ في حجم الاصلاحات الاقتصادية وتراجع الاستثمار وعوانده، وانخفاض عوائد القطاع الزراعي وبالتالي انخفاض في نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي والتباطؤ في الانفاق الاستهلاكي، وما يسببه هذا التفاوت بالارتفاع او الانخفاض يؤدي الى ارتفاع في مستوى البطالة والدخل والفقير في المغرب، وان سعر الصرف هو عبارة عن سعر الوحدة الواحدة من النقد الاجنبي مقدرة بوحدات من العملة المحلية، او هو سعر صرف مبدلة عملة بعملة اخرى فأحد العملات يعتبر سلعة والاخرى تعد ثمنها لها، ومن الجدول (1) يتضح ان سعر الصرف مقابل العملات الاخرى قد بلغ 8.24% لسنة 1990، وارتفع الى 10.36% لسنة 2000، ثم واصل الارتفاع ليصل الى 11.02% لسنة 2002، ثم انخفض الى 7.57% لسنة 2006، وعاود الارتفاع بوتيرة بطيئة ليصل 9.68% لسنة 2017، وعرف الدرهم المغربي تحسنا واستقرارا لاغلب سنوات السلسلة الزمنية، إذ انتهجت المغرب سعر الصرف الفعلي والمبني على الموازنة لمختلف العملات، ويتحدد سعر الصرف في المدى القصير وينخفض تأثيره في المدى البعيد ومن اكثر العوامل المؤثرة في سعر الصرف هي الاسعار والكتلة النقدية، ويتضح من الجدول (1) ان التضخم قد بلغ 8.19% لسنة 1990، ثم ارتفع الى 10.39% لسنة 1994، ثم انخفض الى 9.23% لسنة 1995، واستمر بالانخفاض ليصل الى 3.56% لسنة 2000، وعاود بالارتفاع ليلبلغ 4.11% لسنة 2005، واستمر بوتيرة ثابتة الى ان وصل الى 8.90% لسنة، ومن 2008 ومن جانب اخر بلغ اعلى مستوى للتضخم قدر ب 10.39% لسنة 1994، واقل مستوى بلغ 1.43% لسنة 2015، ثم الى 1.47% لسنة 2017. ويعود الارتفاع الى تزايد اسعار المواد الغذائية، وانخفاض اسعار المواد غير الغذائية، والعكس في حالة انخفاض نسبة التضخم. وبلغ سعر الفائدة على الودائع 6.9% لسنة 1990، وسعر الفائدة هو من الادوات الرئيسية لضبط واستقرار السياسة النقدية في البلد، إذ ان ارتفاع التضخم يؤدي الى ارتفاع نسبة الفائدة على الودائع وسيؤدي الى توجه الاشخاص الى الودائع وبذلك يتم تقليص عرض النقد من خارج المصارف فتتراجع بعض المؤشرات الخاصة بالانفاق والطلب والاستهلاك وبالتالي انخفاض نسبة التضخم، والحالة الاخرى بارتفاع سعر الفائدة على القروض سيؤدي الى تراجع بعض الاشخاص بالاقبال على الاقتراض وسيؤدي الى انفاض التضخم ناجم عن تخفيض الانفاق والطلب على الاستهلاك، ومن الجدول(1) إذ ارتفع سعر الفائدة على الودائع فقد بلغ 8.50% لسنة 1990 وانخفض الى 5.16% لسنة 2000، ثم استمر بالانخفاض ليصل الى 3.80% لسنة 2015 وانخفض الى 3.12% لسنة 2017، ومن الضغوط التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة وارتفاع خدمة الدين الخارجي تكمن في التأثير على الاشارات المحلية، إذ فرضت نوع من العلاقة بين رأس المال الاجنبي والاشارات المحلية، وهناك من يرى ان استغلال رؤوس الاموال الاجنبية بشكل امثل سوف يؤدي الى زيادة الناتج القومي والدخل وبالتالي الادخار وهو هدف الدول

المدينة بشكل عام ، ومن جهة اخرى هناك من يرى ان هذه الاموال لا تستغل بشكل امثل وتتوجه نحو الاستهلاك وخاصة السلع المستوردة وفي مشاريع تتميز بانخفاض العائد مما يمنع عادة تكوين وفورات اقتصادية ورفع الكفاءة الاقتصادية ، ومن الضغوط الاخرى التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة متمثلة بالمقدرة الاستيرادية متمثلة بحجم والعائدات الخاصة بالصادرات والتكاليف للسلع المستوردة ، ومن الضغوط الاخرى هو التأثير على التضخم من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية نتيجة لضغوط الدول الدائنة مما يؤدي الى تدهور القيمة الحقيقية للمدخرات ، ومن الضغوط الاخرى هي التبعية التجارية والتبعية المالية والتكنولوجية والذي يترك المجال للدول الدائنة للتحكم في نمو اقتصادات الدول النامية ، فضلا عن الضغوط الاجتماعية والسياسية ، وتظهر حجم المديونية المرتفعة في المغرب عدم قدرة الحكومة على تعبئة المدخرات والموارد المالية الاضافية والتي تستجيب لتطور النفقات العامة ، ومن الاثار السلبية على الاقتصاد المغربي والتي تعيق خطط التنمية الاقتصادية وبالتالي حجم الناتج المحلي الاجمالي ، بانه رغم التحويلات من العاملين المغتربين وارتفاع الاستثمارات الاجنبية ، تؤكد حاجة المغرب للاقتراض المستمر اذ ان هناك ضعف في القطاعات الانتاجية ، وانخفاض انتاجية العنصر البشري ، ومن الاسباب التي تجعل المديونية مسمرة بالارتفاع هو المبالغة والاسراف في النفقات ونفقات السيادة ، اذ تمثل المديونية المحلية الى اكثر من 51% من الناتج المحلي الاجمالي ، مما ادى الى حدة الديون بشقيها الداخلي والخارجي مما اثر على المتغيرات الكلية واصبحت عاجزة عن الايفاء باستحقاقات الديون واصولها .

المحور الثالث

قياس اثر المديونية الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في المغرب للمدة 1990-

2017

يتناول هذا المحور توصيف متغيرات البحث ، ثم عرض نتائج النموذج القياسي المستخدم والذي يوضح اثر بعض المتغيرات المستقلة ومنها الدين العام الخارجي وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة وثرها على الناتج المحلي الاجمالي ، وبالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews 11 كمت تغطي بيانات البحث السلسلة الزمنية 1990-2017 توصيف ونتائج الاختبار القياسي لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL

اولاً: توصيف متغيرات الدراسة.

جدول (2) المتغيرات الداخلة في الدراسة

| الرمز | المتغير |
|-------|--------------------------------------------------|
| Y | الناتج المحلي الإجمالي في المغرب/ المتغير التابع |
| X1 | الدين العام الخارجي في المغرب/ متغير مستقل |
| X2 | سعر الصرف في المغرب/ متغير مستقل |
| X3 | التضخم/ متغير مستقل |
| X4 | سعر الفائدة/ متغير مستقل |

$$Y = f(X1, X2, X3, X4)$$

ثانياً: اختبار استقراره السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي- فولر

الموسم

تم اجراء اختبار ديكي- فولر الموسم لمعرفة ما اذا كانت السلسلة الزمنية للمتغيرات المستخدمة في النموذج ساكنة او لا، اذ ان هذه الطريقة تختبر فرضية العدم ، التي تفترض ان السلسلة الزمنية تكون غير مستقرة بوجود جذر الوحدة اما اذا كانت السلسلة مستقرة فان ذلك يعني قبول الفرضية البديلة والتي تدل على عدم وجود جذر الوحدة وكما مبين في الجدول (3).

جدول (3) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بواسطة ديكي فولر الموسع (ADF)

| UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF) | | | | | | At Level |
|-----------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|-------------|--------------------------|
| Null Hypothesis: the variable has a unit root | | | | | | |
| X4 | X3 | X2 | X1 | Y | | |
| -4.8993 | -1.9204 | -2.3468 | -2.3614 | -1.8100 | t-Statistic | With Constant |
| 0.0009 | 0.3184 | 0.1659 | 0.1629 | 0.3679 | Prob. | قاطع |
| *** | n0 | n0 | n0 | n0 | | |
| -1.6182 | -3.1038 | -2.3916 | -2.2266 | -1.2045 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| 0.7587 | 0.1255 | 0.3749 | 0.4540 | 0.8893 | Prob. | قاطع واتجاه زمني |
| n0 | n0 | n0 | n0 | n0 | | |
| -2.1080 | -1.5037 | 0.3127 | 1.8420 | -0.9568 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| 0.0359 | 0.1218 | 0.7688 | 0.9814 | 0.2939 | Prob. | بدون قاطع واتجاه زمني |
| ** | n0 | n0 | n0 | n0 | | |
| At First Difference | | | | | | |
| d(X4) | d(X3) | d(X2) | d(X1) | d(Y) | | |
| -4.1611 | -6.8384 | -3.9263 | -2.5406 | -5.3038 | t-Statistic | With Constant |
| 0.0035 | 0.0000 | 0.0060 | 0.1180 | 0.0002 | Prob. | |
| *** | *** | *** | n0 | *** | | |
| -4.7863 | -6.7056 | -3.8434 | -3.4682 | -5.5984 | t-Statistic | With Constant & Trend |
| 0.0053 | 0.0000 | 0.0301 | 0.0642 | 0.0006 | Prob. | |
| *** | *** | ** | * | *** | | |
| -3.7605 | -6.7523 | -3.9945 | -2.0282 | -5.3971 | t-Statistic | Without Constant & Trend |
| 0.0006 | 0.0000 | 0.0003 | 0.0427 | 0.0000 | Prob. | |
| *** | *** | *** | ** | *** | | |

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11
يتضح من الجدول (3) والخاص بنتائج استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تبين ان السلسلة الزمنية المتغيرات (Y , X1 , X2 , X3) غير مستقرة عند المستوى اما السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (4X) فهي مستقر عند المستوى , بوجود قاطع وبدون قاطع واتجاه زمني عند مستوى معنوية (1% , 5%) , وبعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (3Y , X1 , X2 , X) استقرت عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%) بوجود قاطع وقاطع واتجاه زمني وبدون قاطع واتجاه زمني , من خلال نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية، تبين انها استقرت عند المستوى وعند الفرق الاول، لذلك نستنتج ان افضل نموذج لاختبار هذه المتغيرات هو انموذج (ARDL) الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعه.

ثالثاً: اختبار علاقة الأجل القصير والطويل وعلاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

تم إجراء نموذج الانحدار الذاتي لفترات البطء الموزعة ARDL ، وكانت النتائج كالآتي:
الجدول (4) نتائج تقدير نموذج ARDL

| ARDL Error Correction Regression | | | | |
|------------------------------------------|-----------------------|------------|-------------|--------------------|
| Dependent Variable: D(Y) | | | | |
| Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 1, 0) | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Date: 11/21/20 Time: 12:12 | | | | |
| Sample: 1990 2017 | | | | |
| Included observations: 25 | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| ECM Regression | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| | | | | |
| | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| 0.9870 | -0.016551 | 16.15016 | -0.267295 | D(X1) |
| 0.0000 | 7.637722 | 19.60542 | 149.7407 | D(X1(-1)) |
| 0.0016 | 3.840658 | 21.65764 | 83.17959 | D(X1(-2)) |
| 0.2838 | -1.111589 | 12.18019 | -13.53936 | D(X3) |
| 0.2980 | -1.078219 | 32.10427 | -34.61543 | D(X4) |
| 0.0000 | -6.968207 | 0.108873 | -0.758649 | CointEq(-1)* |
| | | | | |
| | | | | |
| -11.47040 | Mean dependent var | | 0.785593 | R-squared |
| 211.5062 | S.D. dependent var | | 0.742711 | Adjusted R-squared |
| 12.36569 | Akaike info criterion | | 107.2836 | S.E. of regression |
| 12.60946 | Schwarz criterion | | 230195.5 | Sum squared resid |
| 12.43330 | Hannan-Quinn criter. | | -149.5711 | Log likelihood |
| | | | 1.925944 | Durbin-Watson stat |
| | | | | |
| | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

| ARDL Long Run Form and Bounds Test | | | | |
|--------------------------------------------------------------------------|-------------|------------|---------------|----------------|
| Dependent Variable: D(Y) | | | | |
| Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 1, 0) | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Date: 11/21/20 Time: 12:14 | | | | |
| Sample: 1990 2017 | | | | |
| Included observations: 25 | | | | |
| Conditional Error Correction Regression | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| معلومات الاجل القصير | | | | |
| 0.5752 | -0.572935 | 636.9979 | -364.9586 | C |
| 0.0017 | -3.813191 | 0.198954 | -0.758649 | Y(-1)* |
| 0.0001 | -5.076150 | 7.857257 | -39.88462 | X1(-1) |
| 0.0255 | 2.480482 | 74.84134 | 185.6426 | X2** |
| 0.6831 | 0.416322 | 26.70739 | 11.11887 | X3(-1) |
| 0.2980 | -1.078219 | 32.10427 | -34.61543 | X4** |
| 0.9910 | -0.011437 | 23.37061 | -0.267295 | D(X1) |
| 0.0001 | 5.161437 | 29.01145 | 149.7407 | D(X1(-1)) |
| 0.0070 | 3.121303 | 26.64900 | 83.17959 | D(X1(-2)) |
| 0.4742 | -0.734148 | 18.44228 | -13.53936 | D(X3) |
| * p-value incompatible with t-Bounds distribution. | | | | |
| ** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$. | | | | |
| Levels Equation | | | | |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend | | | | |
| Prob. | t-Statistic | Std. Error | Coefficient | Variable |
| معلومات الاجل الطويل | | | | |
| 0.0011 | -4.024114 | 13.06454 | -52.57318 | X1 |
| 0.0453 | 2.183881 | 112.0489 | 244.7014 | X2 |
| 0.6938 | 0.401393 | 36.51315 | 14.65614 | X3 |
| 0.3121 | -1.045975 | 43.62216 | -45.62771 | X4 |
| 0.5913 | -0.548723 | 876.6965 | -481.0636 | C |
| EC = Y - (-52.5732*X1 + 244.7014*X2 + 14.6561*X3 -45.6277*X4 - 481.0636) | | | | |
| Null Hypothesis: No levels relationship | | | F-Bounds Test | |
| I(1) | I(0) | Signif. | Value | Test Statistic |
| | | | | |
| | Asymptotic | | | |
| | c: n=1000 | | | |

| | | | | |
|------|------|------|----------|-------------|
| 3.09 | 2.2 | 10% | 6.069488 | F-statistic |
| 3.49 | 2.56 | 5% | 4 | k |
| 3.87 | 2.88 | 2.5% | | |
| 4.37 | 3.29 | 1% | | |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews11

يتضح من نتائج الجدول (4) الخاصة بنتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي (Y) كمتغير تابع والمتغيرات المستقلة (الدين العام الخارجي) و (سعر الصرف) و (التضخم) و (سعر الفائدة) (X1,X2,X3, X4) في الاجل القصير , فقد تبين ان العلاقة بين (1X) و(Y) هي عكسية وغير معنوية، ناجمة عن الاعباء التي يتركها الدين العام الخارجي من اثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي بسبب عدم توجيه هذه الاموال نحو الاستثمار لتكوين وفورات اقتصادية وفوائض اقتصادية وعدم القدرة على تسديد اصل الدين وفوائده، وكذلك العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة من جهة والناتج المحلي الاجمالي من جهة اخرى , اذ يتضح ان العلاقة بين (2X) و (Y) طردية ومعنوية عند مستوى (1%) اي ان زيادة (2X) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (Y) بمقدار (83.17) , اما العلاقة بين (3X) و (Y) فهي عكسية وغير معنوية , وتبين ان معلمة تصحيح الخطأ ((1-CointEq)) هي سالبة ومعنوية وبلغت (-0.758649) وهذا يعني ان (75%) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الاجل الطويل. أو بعبارة أخرى أن حوالي (75%) من عدم التوازن في صدمة السنة الأخيرة تم تصحيحه في السنة الحالية مما يعني ان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة , كما نلاحظ ان القوة التفسيرية ($Adj.R^2$) للنموذج المقدر بلغت (0.74) أي أن المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج المقدر (X1,X2,X3,X4) تفسر حوالي (74%) من التغيرات في المتغير التابع (Y) أما الـ (26%) المتبقية فهي متغيرات عشوائية لم يأخذها النموذج بنظر الاعتبار, وهذه المتغيرات تمثل تأثيرات المتغير العشوائي على المتغير التابع.

اما النتائج الخاصة في العلاقة طويلة الاجل فقد تبين بان:

- 1- العلاقة بين (X1,Y) هي عكسية ومعنوية
- 2- العلاقة بين (X2,Y) هي طردية ومعنوية
- 3- العلاقة بين (X3,Y) هي طردية وغير معنوية
- 4- العلاقة بين (X4,Y) هي عكسية وغير معنوية

اما العلاقة التوازنية طويلة الاجل (التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة (المستقلة والتابع) فقد بلغت قيمة (F) الاحصائية (6.06) وهي اكبر من القيمة الصغرى (3.29) والعظمى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) . وهذا يشير الى وجود علاقة توازنه طويلة الاجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل.

رابعاً: اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين في نموذج ARDL

يتم اختبار النماذج المقدره للتأكد من خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي (الارتباط التسلسلي بين القيم) باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واستعمال اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH) للتأكد من خلو النماذج المقدره من مشكلة عدم تجانس التباين عند مستوى معنوية (5%) للعلاقة بين المتغيرات

جدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|--------------------------------------------|----------|------------------|--------|
| F- statistic | 0.459295 | Prop . F | 0.6416 |
| Obs*R-squared | 1.649935 | Prob. Chi-Square | 0.4382 |
| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
| F-statistic | 0.594423 | Prob. F | 0.4489 |
| Obs*R-squared | 0.631402 | Prob. Chi-Square | 0.4268 |

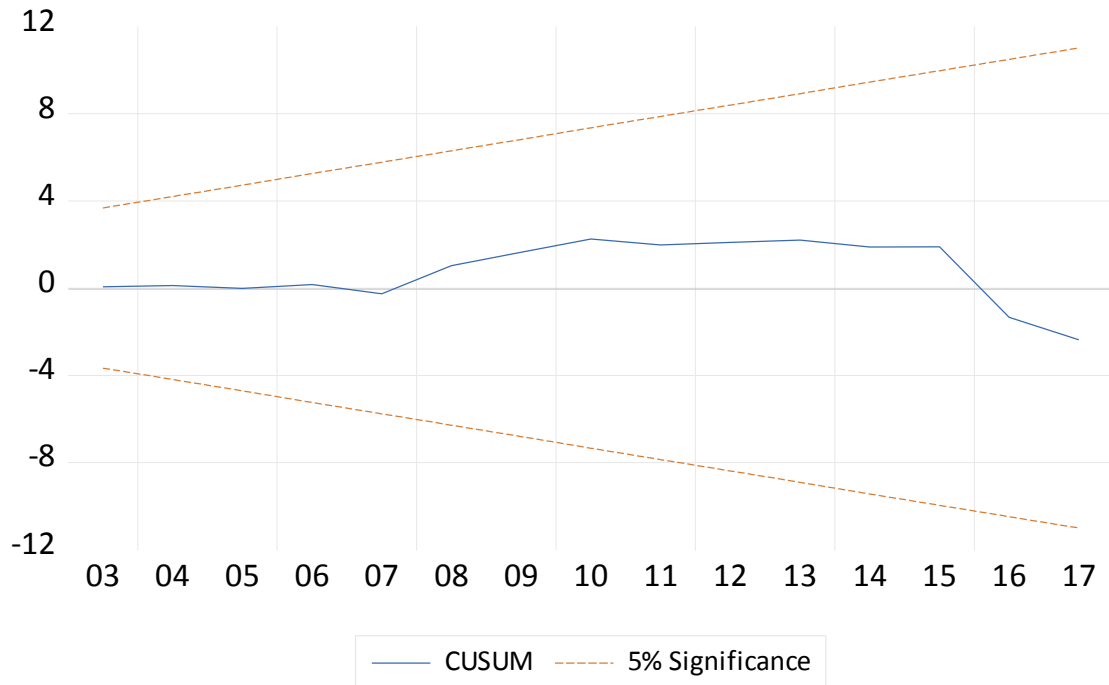
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

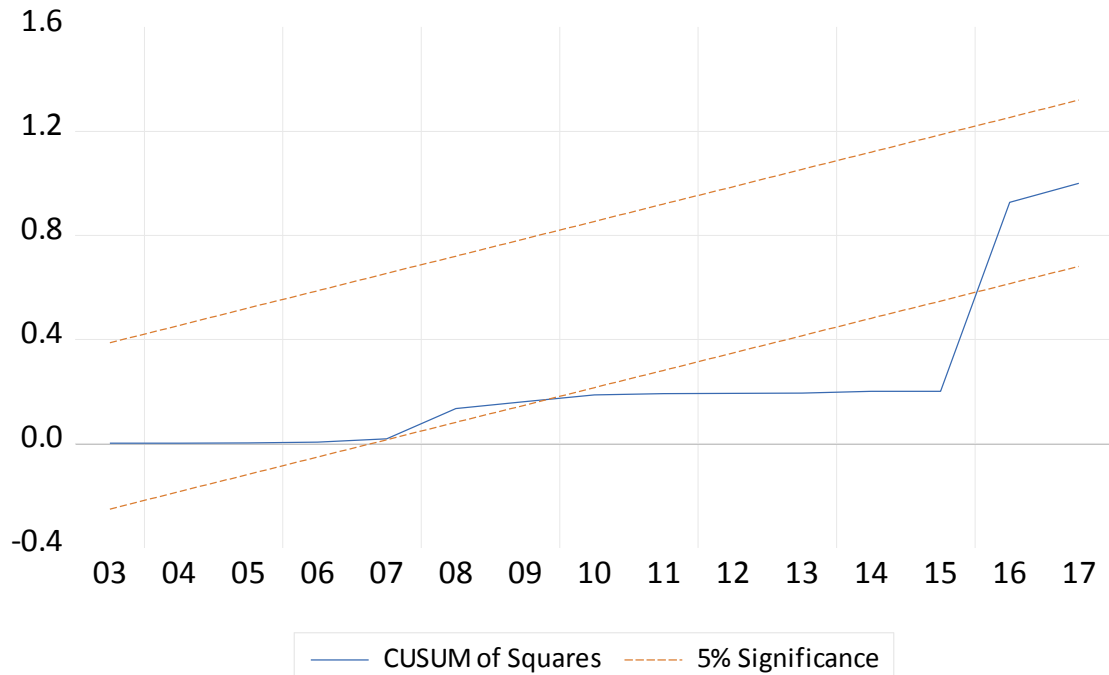
يتضح من الجدول (5) ان النموذج (ARDL) المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي حسب اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) أي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم بوجود مشكلة ارتباط ذاتي، لأن قيمة (Prop. F) و (Prob. Chi-Square) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) ونرفض الفرضية البديلة، وكذلك خلو الانموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس حيث كانت قيم كل من Prob. (Chi-Square) و (Prop.F) غير معنوية عند مستوى (5%) حسب اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH).

سادسا: اختبار استقراريه الانموذج المقدر باستعمال اختبار (CUSUM Squares))

يعتبر اختبار الاستقرارية لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM sum of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضح امرين مهمين وهما بيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، أن مثل هذه الاختبارات دائما ما تكون مصاحبة لمنهجية (ARDL) فإذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (CUSUM) (CUSUM SQ) داخل اطار الحدود الحرجة عند مستوى (5%) يعني ان جميع المعلمات المقدره مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس.

شكل (2) نتائج اختبار استقراريه الانموذج المقدر





المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.11

يتضح من الشكل (2) ومن الجزء CUSUM)) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة في الاجل القصير، اما الجزء (CUSUM of Squares) يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (5%) ويتضح من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) ان هناك استقرار وانسجام في النموذج في الاجل القصير ولا يوجد استقرار في الاجل الطويل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ساعدت المديونية الخارجية في ترتيب الاولويات ،وتوفير المال اللازم للنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- توجد علاقة توازنية طويلة الاجل (التكامل المشترك) بين متغيرات الدراسة (المستقلة والتابع) فقد بلغت قيمة (F) الاحصائية (6.06) وهي اكبر من القيمة الصغرى (3.29) والعظمى (4.37) عند مستوى معنوية (1%) . وهذا يشير الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل (علاقة تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة في الاجل الطويل.
- 3- ان السلسلة الزمنية المتغيرات (Y , X1 , X2 , X3) غير مستقرة عند المستوى اما السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (4X) فهي مستقر عند المستوى ، بوجود قاطع وبدون قاطع واتجاه زمني عند مستوى معنوية (1% , 5%) ، وبعد اخذ الفرق الاول للمتغيرات (Y , X1 , X2 , X3) استقرت عند مستوى معنوية (1% , 5% , 10%) بوجود قاطع وقاطع واتجاه زمني وبدون قاطع واتجاه زمني.
- 4- ويتضح من الاختبارين (CUSUM) و (CUSUM of Squares) ان هناك استقرار وانسجام في النموذج في الاجل القصير ولا يوجد استقرار في الاجل الطويل.

التوصيات

1. امكانية قيام البلد المدين بأنشاء نادي خاص يعنى بالديونية او مؤسسة مستقلة تتولى ادارة الدين الخارجي بهدف التخفيف من عبء المديونية، تتضمن انشاء وحدة خاصة لتنظيم الدين تكون مسؤولة عن عمليات اعادة الجدولة ومقايضة الدين.
2. تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد المحلي المغربي وذلك عن طريق تفعيل القطاعات الاقتصادية وخلق هيكل اقتصادي حديث ومتوازن يعمل على زيادة النمو الاقتصادي معتمدا على مصادر تمويل محلية .

- 3- توجيه الديون الخارجية الى قطاعات اقتصادية منتجه، بما يؤدي الى تكوين قيمة مضافة.
- 4- الاهتمام بالديون الخارجية نحو اولويات مهمة والمحافظة على استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- 5-الابتعاد عن الديون ذات المشروطية العالية والتي تقيد اقتصاد البلد والوقوع في فخ المديونية

المصادر والمراجع

- 1.Paul; Samilson, William, Nord House (2006), Economics, translated by Hisham Abdullah, Al-Ahlia Publishing and Distribution House, First Edition, Amman.
- 2.Al-Quraishi, Muhammad Salih al-Quraishi (2010) The Science of Development Economics, Thara'a for Publishing and Distribution, First Edition, Amman, Jordan.
- 3.Al-Hasnawi, Karim Mahdi (1989) Economics, Baghdad, Iraq .
- 4.Al-Quraishi, Medhat (2007) Economic Development, Wael Publishing House, Amman, Jordan
- 5.Al- Habashneh and others ,The burden of indebtedness on the Jordanian economy during the period 1980- 2011, Jordan Journal of Economic Sciences ,Volum 2,Issue 1, Jordan ,2015
- 6.<http://www.aljazeera.net>
- 7.<http://www.independentara.bid.com> .
- 8.<https://ar.m.wikipedia.org> .
- 9.The United Nations, the International Bank for Reconstruction and Development, different years.
10. Hassoun, Iyad Kadhim (2007) The problem of external debt for selected Arab countries with special reference to Iraq for the period 1985-2004, Master Thesis in Economic Sciences, University of Baghdad, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Iraq
11. <http://www.fanack.com>
12. Al-Sawai, Khaled Muhammad (2011), Eviews and Economic Measurement, National Library House, First Edition, Amman-Jordan.

Measuring and analyzing the effect of foreign debt on the gross domestic product in Morocco for the period 1990-2017 using the ARDL Test

Mokheef Jasim Hamad
Mokheef_aljubury@yahoo.com

Muthanna Mayoof Mhmood
Mothana81@tu.edu.iq

Fouad farhan Hassan
Fouad42@tu.edu.iq

Received:23/9/2020

Accepted :6/12/2020

Published : January / 2021



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract

The research aims to identify the magnitude of the impact of external debt on the gross domestic product in Morocco, and the importance of research lies in the role that external debt plays in addressing structural imbalances, if it is best disposed of according to well-studied economic plans by specialists in this regard, especially if these debts are directed with Other resources, as it helps pay the costs of these debts (debt servicing) that the external debt also raises the level of gross domestic product, and the research starts from the hypothesis that: There is an effect of foreign debt on the GDP in Morocco, has contributed in one way or another to The exacerbation of the external debt, which affected the macro variables, of the Moroccan economy, and became unable to fulfill the debt maturities and its assets, and attempted to resort to rescheduling its debts according to unfair terms with the aim of reducing the severity of the debt, as statistical and standard tools were used, represented by testing the unit root to determine the dormancy of the time series and by accreditation On the methodology of (Dickie Fuller) expanded method, and to know the equilibrium relationship between the study variables, as the ARDL model was relied upon, the study found a relationship A long-term equilibrium (joint integration) between the study variables (independent and dependent), the statistical value of (F) reached (6.06), which is greater than the smallest value (3.29) and the maximum (4.37) at a significant level (1%). This indicates the existence of a long-term equilibrium relationship (a co-integration relationship) between the study variables in the long term. The time series of variables (Y, X1, X2, X3) is not stable at the level, while the time series of the independent variable (X4) is stable at the level. With a breaker and without a breaker and a time trend at a significant level (1%, 5%), and after taking the first difference of the variables (Y, X1, X2, X3), it stabilized at a significant level (1%, 5%, 10%) with the presence of a breaker and a breaker and a time trend Without a break and a time trend. It is evident from the two tests (CUSUM) and (CUSUM of Squares) that there is stability and consistency in the model for the short term and there is no stability in the long term.

The most important recommendations are directing foreign debts to productive economic sectors, in a way that leads to creating added value and paying attention to foreign debts, directing them towards important priorities and maintaining the stability of macroeconomic variables, and moving away from debts with high conditionalities that restrict the country's economy and falling into a debt trap.

Key words: external indebtedness, Moroccan economy, unity root test, ARDL test